**المحاضرة السادسة:**

## ملامح النظام الدولي في عصر العولمة

تأخذنا العولمة إلى ما بعد السياسات بين الدول، فالعولمة تعبر بشكل ما عن توسع ظاهرة الاعتماد المتبادل والمتزايد بوتيرة فائقة، وما صاحبها من ترابط ما بين الأفراد والاقتصاديات والدول.[1] ومنه فقد أصبح واقع السياسة الدولية يتجاوز فكرة السيادة كمفهوم مهيمن والدولة كفاعل أحادي في النظام الدولي، وقد صاحب هذا التغير الأساسي مجموعة من التغيرات التابعة والمؤثرة في النهاية بدرجات متفاوتة في شكل التفاعلات الدولية وبناء التنظيم الدولي.

### 1- تحول مفهوم القوة:

مفهوم القوة عنصر جوهري في السياسة الدولية وتحديد نمط العلاقات الدولية، وهي الأسلوب الأساسي للتعامل بين الدول،[2] حيث يرى **هانس مورغنثاو** في هذا الإطار أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، وقد عرف هذا العنصر المحرك للتفاعلات الدولية ثباتا في مفهومه خلال القرون الماضية حيث ارتبط بشكل حصري بمفهوم قائم على العامل العسكري على وجه التحديد وهو مل يطلق عليه **القوة الصلبة**، حيث كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، فكانت تحقق نتائج كبيرة للدولة في زيادة المصالح وتحقيق الأمن والتفوق والهيمنة غير أن القوة بمفهومها التقليدي أصبحت غير قادرة على تحقيق تلك الأهداف في عصر العولمة، فقد أصبح مفهوم القوة يتمحور حول العامل الاقتصادي وأصبحت القوة الاقتصادية والتكنولوجية المقياس الفعلي لقوة الدولة فهناك قوى عسكرية ونووية غير أنها تفتقد للأمن الاقتصادي والمكانة في الاقتصاد الدولي مثل روسيا والهند، وبالمقابل دول أخرى تفتقد للقوة العسكرية والنووية غير أنها تصنف ضمن القوى الكبرى في العالم بفضل تفوقها الاقتصادي مثل ألمانيا واليابان.[3] في حين ينظر آخرون الى أبعاد أخرى للقوة فـ / **روبرت دال** مثلا يربطها بفن إدارة القوة التي تجعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا قدرة الدولة التي تتضمن عناصر متعددة كالقدرة الاقتصادية والعسكرية والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها. وظهر أيضا مفهوم **القوة الناعمة** وحسب **جوزيف ناي** فهي تعتمد على الجاذبية بدلا من الإرغام، فهي قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق التأثير والإبهار والجاذبية، وذلك من خلال التأثير في سلوك ا آخرين للحصول على النتائج والأهداف المرجوة دون الاضطرار للاستعمال المفرط للوسائل العسكرية.

---

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 35.

[2] خالد الحراري، **مفهوم القوة في السياسة الدولية**، ط 1، القاهرة: مطابع الأهرام لجمهورية مصر العربية، 2015، ص 12.

[3] محمد عقيل وصفي، مرجع سابق، ص 111.

2- **الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال ونقل المعلومات**:

اتسم النظام الدولي في العقود الثلاثة الأخيرة بظهور الثورة الصناعية الثالثة، أو ما يعرف بالثورة الهائلة في مجال وسائل الاتصال وسرعة نقل المعلومات، فقد شكلت الثروة التكنولوجية في هذا المجال تغييرا واضحا في نمط التفاعلات الدولية بين مختلف الفاعلين بما فيهم الدول،[4] فقد زاد تأثير وسائل الإعلام بشكل غير مشهود في السابق، نظرا لدقة المعلومات الموثقة بأجهزة سمعية بصرية تتميز بالدقة وسرعة التداول على نطاق عالمي، وكذا على مستوى حكومي وغير حكومي،[5] وتساهم في كشف تجاوزات الدول وانتهاكاتها للقانون الدولي وحقوق الإنسان. كما امتدت هذه الثورة التكنولوجية إلى مجالات مختلفة كتطور الأسلحة بمختلف أشكالها بما فيها أسلحة الدمار الشامل.[6] فقد أصبحت الرؤوس النووية تحمل على صواريخ بعيدة المدى يتم التحكم فيها عن بعد وظهرت الطائرات بدون طيار ، وتطورت العقول الالكترونية وأجهزة غزو الفضاء والهندسة الفضائية وغيرها من مجالات انتشار العامل التكنولوجي،[7] فتوظيف تكنولوجيا المعلومات في القطاع العسكري خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلق ثورة في الشؤون العسكرية، مما أدى الى تغيير البيئة العملياتية للحروب وظهور فضاءات جديدة،[8] وكل هذه التغيرات لها تأثير واضح على طبيعة النظام الدولي فهي تأثر فيه وتتأثر به.

3- **عولمة المشكلات والقضايا المحلية:**

إن التطور الذي شهده العالم في مجال تطور وسائل الاتصال والمواصلات، أدى إلى عولمة المشكلات والقضايا المحلية التي أصبحت ذات طابع عالمي، مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والأمراض العابرة للحدود والإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وغيرها، فأصبحت هذه القضايا سمة من سمات النظام الدولي في عصر العولمة وتحولت إلى قضايا عالمية ومشاكل من مشاكل السياسة الدولية تهدد الأمن واستقرار في النظام الدولي. فاليوم

---

[4] آيان بريمر، **عالم بلا قيادة – كل أمة لنفسها الرابحون والخاسرون في عالم المجموعة الصفرية**، ترجمة: فاطمة الذهبي، بيروت: دار الفرابي، 2013، ص ص 143- 146.

[5] محمد وائل القيسي، "مستقبل الأمن الاستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنو-معلوماتية والفضاء السيبراني، مجلة دراسات إقليمية، العدد 44، 2020، ص ص 152-154.

[6] Barry Buzan, George Lawson, op cit, p 270.

[7] Johan Eriksson, Giampiero Giacomello, **International Relations and Security in the Digital Age**, First p, New York : Routledge Taylor & francis group, 2007, P 158 -159.

[8] زينب شنوف، "الحرب السيبرانية في العصر الرقمي: حروب ما بعد كلاوزفيتش"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 90.

يعيش العالم أكبر مخاطر التلوث البيئي على الإنسانية، وتحولت مشاكل البيئة إلى مشاكل عالمية شديدة الخطورة، فالعالم يعاني من خراب في التوازن البيئي جراء ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ وانهيار الإنتاج الزراعي وتلوث الماء والهواء الغذاء، مما تسبب في مشاكل عالمية أخرى كالفقر وانتشار الأمراض المستعصية،[9] وكل ذلك أثر على الأمن والاستقرار في النظام الدولي.

**4- تعدد الفاعلين الدوليين وتراجع مكانة الدولة:**

تزايد عدد الدول بفعل عمليات تفكك الدول والاتحادات (مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي ...) فقد كان عدد الدول عند تأسيس الأمم المتحدة أقل من 50 دولة، في حين اليوم العدد وصل الى 203 دولة كاملة السيادة، كما تضاعف دور الفواعل غير الدول في السنوات الأخيـــــرة بفعل تأثير العولمة، حيث تقلصت سيادة الدولة بشكل ملحوظ، ولم تعد تلك السيادة صلبة كما في الماضي وأهم دليل على ذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1991 على تأييد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية، كما حدث في استخدام القوة من أجل حماية حقوق الإنسان في الصومال سنة 1992. وتمخض عن تعدد الفواعل غير الدولة على توزيع في مصادر السلطة نتيجة زيادة تأثير فواعل أخرى من غير الدول، كالشركات الاقتصادية الكبرى الخارجة عن سيطرة الاقتصاديات الوطنية، فقد نمت بسرعة فائقة غيرت من شكل الاقتصاد العالمي.[10] وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، خاصة المنظمات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان وحماية البيئة، كما أصبح للمنظمات الإرهابية بدورها دور مهم في التأثير على استقرار التنظيم الدولي، فقد تجاوز حدودها المستوى المحلي والإقليمي، مما دفع بعض القوى الكبرى في اعادة التفكير بموضوع الأمن.[11] وساهمت السياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية في ظهور الإرهاب المضاد، كما زاد تأثير الأفراد في مجرى الأحداث الدولية وتوطيد أو توتر العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية (قضية اغتيال الصحفي السعودي خاشقجي في اسطنبول).

**5- السلاح الاستراتيجي ومبدأ توازن الرعب النووي:**

ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة سياسة مشتركة أمريكية روسية تقوم على أساس ضرورة ضبط الأسلحة الإستراتيجية، وتوجت هذه السياسة باتفاقية ستارت 2 ( Start 2) عام 1993 (التي

---

[9] عامر طراف، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص 16.

[10] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 35.

[11] نفس المرجع، ص 36.

كانت امتداد لاتفاقية ستارت 1 سنة 1991)،[12] حيث نصت على ضرورة تخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية، ثم توجت بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سنة 1996.[13] وضلت الولايات المتحدة متخوفة من الأسلحة التي تمتلكها بعض الدول الصغيرة مثل أوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا، فحاولت دائما إقناع روسيا بضرورة ضبط هذه الأسلحة ومراقبتها باستمرار، في وقت كانت قد ضمنت انضمام كل من الهند وباكستان الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) سنة 1968،[14] في حين أنها غيرت سياستها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب واعتماد إستراتيجية الحرب الوقائية، مع تصعيد تصديها لدول مارقة تعتبرها خطرا على الأمن والسلم الدوليين.[15] بموجب امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية.[16] والمقصود بها ثلاث أنواع أساسية هي الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية،[17] وحاولت من خلال مؤتمر نيويورك 2013 ضبط المخزون النووي لمختلف الدول النووية الصغيرة لمنع تسريبه الى أطراف وتنظيمات أخرى قد تشكل خطرا على مبدأ توازن الرعب النووي. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تنظر الى مجموعة من الدول على أنها قوى معادية، فهناك تحدي إستراتيجي لمواجهة محور التحالف الغير معلن بين هذه القوى العسكرية الكبرى (روسيا، إيران، كوريا الشمالية)، خاصة في ظل إشتراكهم في سمات الأنظمة الإستبدادية التي تشكل خطرا على الأفكار اللبرالية والنظام الديمقراطي.[18]

### 6- **تحول شكل الصراعات والتهديدات الأمنية**:

منذ منتصف التسعينات تحول شكل الصراعات في النظام الدولي من صراعات بين الدول إلى صراعات ذات طابع اجتماعي وسياسي داخل الدول، غير أن أبعاد هذه الصراعات وانعكاساتها تتجاوز الحدود السياسية للدول لتهدد المنظومات الإقليمية والعالمية، وتتمثل هذه الصراعات

---

[12] روبرت مكنمارا، **ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة: محمد حسين يونس، ط 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991، ص 149.

[13] محمد عبد السلام، **الإنتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية**، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص ص 13-17.

[14] إ مجي بالون، **الهيمنة والمساواة في السيادة نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية**، ترجمة: أحمد سعود حسن، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015، ص 157.

[15] زبيغنيو بريجنسكي، **الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة : عمر الأيوبي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص ص 54-56.

[16] جون هارت، **مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في العراق ومن جانب كوريا الشمالية**، في الكتاب السنوي 2018: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 434.

[17] تزفتيان تودوروف، **اللا نظام العالمي الجديد**، ترجمة: محمد ميلاد، ط 1، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2006، ص 20.

[18] إيليوت كوهين، **العصا الغليظة – حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية**، ترجمة فواز زعرور، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2018، ص 199.

الاجتماعية في عمليات الاقتتال ذات الأبعاد الطائفية والدينية والعرقية والإثنية، التي تتحول الى عمليات إبادة جماعية وتصفية عرقية خطيرة جدا، خاصة تلك التي ظهرت في كل من يوغسلافيا بين 1991 و 1998 ،[19] ورواندا سنة 1994 ،[20] والعراق بعد 2003 ، والصومال وبورندي وباكستان وأفغانستان وغيرها ، فهذه الصراعات الاجتماعية أصبحت تهدد استقرار النظام الدولي في العقود الأخيرة.

كما تضاعفت من جهة أخرى التوترات ذات الطابع السياسي في العديد من المناطق في العالم مثل الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى، وهي ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاضطهاد والفساد والقمع الذي تتميز به الأنظمة السياسية الشمولية في هذه المناطق، فكانت سببا في ظهور عدد كبير من التهديدات الأمنية الجديدة على غرار الإرهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها وساهمت التدخلات الخارجية لبعض القوى الكبرى أيضا دور في ذلك على غرار تدخل الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان والصومال .

7- **انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية والاعتماد المتبادل**:

أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية سمة بارزة في عصر العولمة، فالدول خارج التكتلات أصبحت غير قادرة على المنافسة في السوق الاقتصادية الدولية، ومنه أصبحت مضطرة للدخول في تكتلات اقتصادية تقلل من مخاطر المنافسة الخارجية لحماية اقتصادها والاستفادة من امتيازات داخل التكتل تمكنها من تطوير اقتصادها من خلال التكامل والاعتماد المتبادل، وخير دليل على ذلك ظهور عدد مهم من التكتلات مثل النافتا والاتحاد الأوروبي والآسيان وسارك والأوبك وغيرها، حيث أصبح النظام الدولي القائم في عصر العولمة غني جدا بالكتل والمجموعات الاقتصادية الكبرى الى درجة أنها أصبحت تغطي معظم دول العالم بما فيها الدول القوية اقتصاديا كألمانيا والصين واليابان وفرنسا وايطاليا ...، ولم تعد الدول قادرة على رسم مستقبلها دون عضويتها في تكتل اقتصادي وذلك مهما كانت قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو السكانية. ويعتبر نجاح التجربة الأوروبية عامل مشجع لهذه التكتلات إقليميا وعالميا للاستمرار في هذا النهج، فبفضل نجاحها الكبير أصبح طموح هذه التكتلات يتجاوز هدف التكتل الاقتصادي إلى أبعاد أخرى أمنية واجتماعية وسياسية.

8- **اتساع الهوة في المستويات الاقتصادية والتنموية للدول**:

---

[19] منى بومعزة، "دور القضاء الدولي الجنائي في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، رسالة ماجستير في القانون الدولي الانساني، كلية الحقوق جامعة باجي مختار – عنابة، 2009/2008، ص ص 39، 40.

[20] نفس المرجع، ص 64.

كما يرى البعض بأن مستوى التفاوت الاقتصادي بين الدول أصبح أيضا سمة بارزة من سمات النظام الدولي في عصر العولمة، وهو ما يطلق عليه ظاهرة اللاتجانس، حيث أصبح التباين شديدا في حجم القوة الاقتصادية والتكنولوجية للدول، وذلك رغم تمتعها نظريا بنفس قيمة السيادة والمساواة في القانون الدولي،[21] غير أن الدول الصناعية الكبرى تسيطر بشكل شبه كلي على التجارة الدولية رغم أن شعوبها تمثل أقل من 23% من سكان العالم وتستفيد من 82 % من الدخل العالمي، في حين 77% من شعوب الجنوب يحصلون فقط على 18% من الدخل العالمي و 10 % من حجم الصناعة العالمية، وهذا ما خلق عدم توازن بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة. وهذا ما يسبب عدم الاستقرار في النظام الدولي، فمعظم الصراعات الاجتماعية والتهديدات الأمنية العابرة للحدود ناتجة بدرجة كبيرة عن هذا التفاوت في ظل عدم مساهمة الدول الصناعية الكبرى في عمليات التنمية في الدول الفقيرة من جهة، واستمرارها في سياسات الهيمنة والاستغلال ونهب ثروات هذه الدول الفقيرة من جهة ثانية.[22]

**9- اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير:**

يبدو بوضوح عدم التزام الدول بقواعد القانون الدولي (خاصة الدول الكبرى)، فقد أصبحت الدول تتجاهل الاتفاقيات الدولية المنظمة للشؤون العامة والقضايا الدولية المشتركة والمصيرية،خاصة قضايا حقوق الإنسان.[23] وكذا حماية البيئة من التلوث وتدمير الطبيعة والغطاء النباتي، والتغير المناخي والاحتباس الحراري وغيرها ومقابل ذلك ظهرت سياسة دولية تقوم على الازدواجية في المعايير وفي التعامل مع هذه القضايا، فانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا أصبحت لا تحظى بالأولوية في السياسة الأمريكية والروسية، فهي تعتبرها مسألة مصالح قبل ذلك، والفقر وغياب الخدمات الصحية في اليمن تعتبرها السعودية والإمارات وإيران قضية سياسية إستراتيجية لتحقيق التفوق، في حين تعتبر عمليات الإبادة الجماعية للطائفة الروهينغا في بورما مسألة غير مهمة في السياسة الخارجية للدول الكبرى، كما تعتبر عملية القضاء على المساحات الغابية في الأمازون مسألة اقتصادية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وأيضا مسألة التلوث والاحتباس الحراري في الكرة الأرضية مسألة غير مهمة فعلا بالنسبة للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

**10- انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وسياسات محاربته:**

---

[21] أيمن هياجنة، **حوار الشمال والجنوب والنظام العالمي الجديد**، ط 1، الأردن: عمادة البحث العلمي والدراسات العليا – قسم النشر، 2019، ص ص 13-15.

[22] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 36.

[23] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 208.

في العقود الأخيرة ارتسمت صورة نمطية للفواعل الإرهابية ترتبط أساسا بجماعات وتنظيمات لها ارتباطات بالدين الإسلامي، وساهم في نشر وتثبيت هذه الصورة في الأذهان على مستوى عالمي وحتى في العالم العربي والإسلامي، مجموعة من العوامل لعل أبرزها دور وتأثير وسائل الإعلام العالمية والخطابات السياسية الغربية، خاصة في ظل ضعف دور الإعلام في الدول العربية والإسلامية وضعف الإنتاج الفكري المدافع عن الإسلام، فقد أضحى المفهوم المهيمن في السياسة الدولة هو ثنائية الإرهاب والإسلام وتلازمهما، فالكيانات الإرهابية وفق هذا الطرح تنحصر في: طالبان، تنظيم القاعدة، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، جبهة النصرة، القاعدة في بلاد المغرب العربي وشمال إفريقيا وغيرها. وقد أحصى حلف الناتو في هذا الإطار سنة 2005 عدد الجماعات والتنظيمات الإرهابية بـ 388 جماعة وتنظيم إرهابي في العالم، منها من هي في حالة نشاط وأخرى في حالة تأسيس.[24] غير أن الإحصائيات متضاربة لعدم وجود اتفاق دولي حول تعريف الجماعات الإرهابية، كما أنه لا يمكن الفصل بصفة حاسمة بين الجماعات والتنظيمات الإرهابية وغيرها من حركات المقاومة والدفاع الشرعي ضد العدوان الأجنبي، فهناك العديد من الإشكالات النظرية والاعتبارات السياسية والإيديولوجية التي تقف عائقا أمام ذلك، وهو ما يعتبر في النهاية عائقا في إحصائها أو وضع سياسات دولية مشتركة لمحاربتها.

فخلال السنوات الأخيرة أصبحت خطابات الغرب تجمع دائما بين الإرهاب الدولي والإسلام، على أساس أنه تهديد لأسس ومبادئ الحضارة الغربية، وذلك من خلال استهداف قيم اللبرالية والديمقراطية، المتجسدة في مبادئ الحياة الأمريكية كالتسامح والحريات وحماية حقوق الإنسان والاقتصاد اللبرالي العالمي وغيرها من قيم الحرية والحضارة الغربية.[25] وذلك دون النظر والإحساس بالجانب الآخر من العالم في قيمه وأحاسيسه ومعاناته، فالشعوب والدول الإسلامية المتهمة بالإرهاب، تعاني من التدخل في سيادتها ونهب ثرواتها واضطهاد شعوبها بدواعي محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ففي هذا الجانب أيضا تتبلور صورة نمطية مغايرة عن الإرهاب، تتضح في تلك السياسة الخارجية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، والتي تتدخل في المنطقة العربية بحجج واهية في تعدي واضح على القانون الدولي وانتهاك لسيادة الدول، وما يترتب عن ذلك من مآسي لشعوب هذه الدول، فقد تعطلت التنمية نتيجة ذلك وتفككت فيها المجتمعات والدول واندلعت فيها الصراعات العرقية والطائفية، وتم تهجير وتشريد عدد كبير من سكانها وحرمانهم من حقوقهم في الحياة الآمنة والمستقرة، في النهاية كانت تلك التدخلات العسكرية دائما سببا في مآسي إنسانية أكبر بكثير مما سببه الإرهاب نفسه، فسياسات محاربة إرهاب

---

[24] حكيم غريب، السياسة الدولية والقانون الدولي– مكافحة الإرهاب الجوي، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013 ، ص 94.

[25] Benjamin Daniel , **Strategic Countrterrorism**, Vol 07, Policy Paper Brookings Foriegn Policy, 2008, p 01.

الجماعات والتنظيمات المسلحة بواسطة إرهاب الدولة أصبح سمة بارزة في السياسة الدولية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفرضت على العالم منطق إما أن تكون مع الولايات المتحدة في حرب عالمية ضد الإرهاب، وإما أن تكون مع الإرهاب وضد هذه الحرب، فقد فرضت مفهوم معين للإرهاب يتفق فقط مع توجهها في تنفيذ سياستها الخارجية المرتبطة بأمنها القومي، ومنه جعلت من الإرهاب وسياسة مكافحته محور السياسة الدولية. فقد كانت لهذه الحرب أهداف كبرى تتجاوز كونها حرب على جماعات وتنظيمات إرهابية، بداية من تثبيت تواجدها الدائم في منطقة وسط آسيا من خلال اجتياح أفغانستان، فحققت بذلك سيطرتها على منطقة غنية بالنفط وتتوسط قوى نووية تشكل خطرا على مصالحها الحيوية (روسيا، باكستان، الصين، الهند، وأقرب إلى كوريا الشمالية)، والأهم من ذالك محاصرة إيران التي تعتبرها دولة مارقة تشكل خطرا على أمنها القومي، وكذا تعظيم مصالحها في منطقة بحر قزوين الغنية بالطاقة، ثم السيطرة على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي التي تمتلك أكبر احتياطي نفط في العالم، من خلال اجتياح العراق خارج إطار الشرعية الدولية، خاصة وأن ذلك يمكنها أيضا من حماية إسرائيل الحليف الاستراتيجي والحامي لمصالحها في المنطقة، فقد اتضح جليا بأن سياسة محاربة الإرهاب الأمريكية لم تكن في جوهرها إلا وسيلة للسيطرة على مناطق من العالم مرتبطة بمصالحها الإستراتيجية، ولم يترتب عنها في النهاية سوى توسع أكبر لنشاط الإرهاب حول العالم وزيادة في خطورته وآثاره.